

الاتحاد من أجل المتوسط وجمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط يتعاونان لدفع عجلة التكامل الاقتصادي في منطقة حوض البحر المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط وجمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط يوقعان اتفاقية لتقوية مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة حوض البحر المتوسط.

برشلونة، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وقعت الأمانة العام للاتحاد من أجل المتوسط وجمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط اتفاقية تعاون استراتيجي جديدة مساء أمس أثناء الافتتاح الرسمي للدورة الثامنة للأسبوع المتوسطي للقادة الاقتصاديين، الذي يُعقد من 26 إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني في برشلونة. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز مشاركة مؤسسات الأعمال وإشراك القطاع الخاص في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط وجمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط في منطقة حوض البحر المتوسط. وقد وقع عليها فتح الله السجلماسي، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، ومحمد شقير، رئيس جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط.

سيكون تعزيز فرص العمل وتشجيع المبادرات الاجتماعية لمؤسسات الأعمال وزيادة الجاذبية الاستثمارية العامة للمنطقة الأوروبية متوسية بعضاً من مسارات العمل ذات الأولوية لهذا التحالف. وعلى نحو أكثر تحديداً، تهدف الاتفاقية إلى مساندة المبادرات التي تشجع على إيجاد فرص العمل وريادة الأعمال التي تستهدف خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل 90% من مؤسسات الأعمال في المنطقة.

وصرح الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط بقوله: "يعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في مجال تعزيز المزيد من فرص الاستثمار والتجارة، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والمعارف في منطقتنا. ويُعد التشجيع على إيجاد فرص العمل والمساهمة في تنمية القطاع الخاص أولويتين من أولويات الاتحاد من أجل المتوسط. ويسعد الأمانة العامة أن تعمل سوياً مع جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط لتطوير بيئة صديقة للاستثمار وبالتالي تعزيز مبادرات القطاع الخاص التي ينبغي أن تكون أساس النمو الاقتصادي السليم والمستدام والمديد". وقد أكد بوجه خاص على أهمية تطوير مشروعات محددة تشمل رواد الأعمال الشباب بما في ذلك تيسير الوصول إلى الأدوات الفنية والمالية.

وقال رئيس جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط: "هدفنا هو تقوية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتشجيع التنمية الاقتصادية الاجتماعية على كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط والمساهمة في إيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب". وأضاف: "إن تعزيز تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسير تدفق التجارة والاستثمار في المنطقة سيكون عنصراً حاسماً في الخروج من الأزمة الراهنة وإيجاد فرص للنمو".

وتستند هذه الاتفاقية إلى مذكرة التفاهم السابقة المبرمة بين المنظمين في 2011، وهي تتسق مع استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط لمتتين العلاقات مع القطاع الخاص وتشجيع التنمية الشاملة للجمع والتكامل في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الافتتاح الرسمي للدورة الثامنة للأسبوع المتوسطي للقادة الاقتصاديين، تسلّم فتح الله السجلماسي، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، جائزة جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط من يد رئيسها محمد شقير تقديراً لجهود الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وإنجازاتها الرامية إلى تشجيع تنمية الأعمال وإشراك القطاع الخاص في الأجندة الإنمائية المتوسطية.

نبذة عن الاتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط مؤسسة حكومية دولية معنية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث ينضوي تحت لوائه 43 بلداً (28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و15 بلداً من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط). وهو يشكل منصة للحوار السياسي والتسويق وبناء توافق الآراء.

ويركز الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، التي أنشئت في برشلونة عام 2010، على تنفيذ مشاريع ومبادرات التعاون الإقليمي في شتى المجالات مثل الطاقة والبيئة والتعليم والنقل وتطوير الأعمال والشؤون الاجتماعية. وتعمل الأمانة العامة بتعاون وثيق مع الحكومات ومع شبكة نشطة من الشركاء الأوروبيين لمساعدة الجهات الداعمة للمشاريع طوال مراحل دورة كل مشروع، بدءاً بالمساعدة التقنية ووصولاً إلى تنفيذ المشروع، مروراً بالتخطيط المالي وجمع التبرعات.



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط

بيان صحفي

الاتصال:

media@ufmsecretariat.org

198 214 935 (34+)

www.ufmsecretariat.org



The UfM Secretariat is
funded by the European -co
Union